eISSN: 2600-7096
V.7, Issue. 1, March 2023

THE GOOD HADITH OF ABU HATIM IBN HABAN AL-BASTI

Atef bin Ahmed bin Haridi Ahmed
Master of Hadith Sciences Department of Sunnah and its sciences
College of Islamic Sciences,AL Madina International University,Malaysia
E-mail: alaribi76@hotmail.com

Supervisor
Muhammad bin Abdullah Ali Jiash
Assistant Professor at Department of
Hadith and its Sciences, Al-Madinah International
University- Malaysia

ABSTRACT

The book Al-Musnad Al-Sahih by Abi Hatim Ibn Hibban Al-Basti is one of the books that are relied upon by the scholars, so working to know the degree of the hadiths of the book in terms of soundness, goodness and weakness is a very important matter, especially when some scholars attributed Ibn Hibban - may God have mercy on him - with leniency in Correction, so knowing its conditions in the book and analyzing them in order to find out the types of hadith with him is of great importance, in order to clarify what was attributed to him of leniency due to his inclusion of good hadiths in his book, which he called the correct name, so he deluded that all of the hadiths in it are Correct, in fact the opposite. Studying his approach and the conditions of his book, and defining the good hadiths he has, and finding out what is in it of good hadiths after studying their chains of narrators, among the things that serve this great book, so that the one who reads it can know: the difference between the authentic hadith and the good hadith according to Ibn Hibban, and the divisions of the good hadith according to him. Comparing them with the rules of hadith scholars, and explaining the reason for Ibn Hibban's inclusion of good hadiths in his book, which he called authentic And the number of good hadiths that are in his Sahih and the statement of their divisions. The aim of this study is to know the distinguishing differences of the authentic hadith from the good hadith of Ibn Hibban, and the reasons for including the good hadiths in his authentic book, by extrapolating the book from its beginning to the end of the chapter of mercy from the book of righteousness and charity, which is hadith No. (467) from the arrangement of Ibn Balban, to extract the good hadiths And study its chain of transmission to distinguish it from others, and praise be to God, Lord of the worlds.

Keywords : Good talk ،Ibn Hibban Al-Bosti Divisions and types.

جامعة المدينة العالمية
مجلة العلوم الإسلامية الدولية

eISSN: 2600-7096
المجلد.٧، العدد ١، مارس٢٠٢٣م

الحديث الحسن عند أبي حاتم ابن حبان البستي[١]

عاطف بن أحمد بن هريدي أحمد

باحث الماجيستير في السنة وعلومها بكلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية بدولة ماليزيا

محمد بن عبدالله جياش

أستاذ مساعد في كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، كوالا لمبور

الملخص

لقد أباح لنا الإسلام الانتفاع بالحلال وحث على ذلك؛ لكن ممارسته دون مراعاة الهدايات القرآنية؛ قاد إلى انتهاكه. لذا استهدف إن كتاب المسند الصحيح لأبي حاتم ابن حبان البستي، من الكتب المعوّل عليها من قِبَل أهل العلم، فالعمل على معرفة درجة أحاديث الكتاب من ناحية الصحة والحُسْن والضعف يُعدُّ أمرًا مهمًّا جدًا، لا سيما وقد نسب بعض أهل العلم ابن حبان –رحمه الله– بالتساهل في التَّصْحيح، لذا فإن معرفة شروطه في الكتاب وتحليلها للوقوف على أنواع الحديث عنده من الأهمية بمكان، وذلك لبيان ما نُسب إليه من التساهل لإيراده الأحاديث الحسان في كتابه الذي أَطْلَق عليه اسم الصحيح، فأوهم أن كل ما فيه من الأحاديث صحيحةً، وواقع الأمر على خلاف ذلك. فدراسة منهجه وشروط كتابه وحدَّ الحديث الحسن عنده، والوقوف على ما فيه من أحاديثٍ حسان بعد دراسة أسانيدها، من جملة ما يُخدَمُ به هذا الكتاب الجليل، وذلك ليتسنَّى للواقف عليه معرفة: الفرق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن عند ابن حبان، وأقسام الحديث الحسن عنده، ومقارنتها بقواعد المحدثين، وبيان الداعي لإيراد ابن حبان للأحاديث الحسان في كتابه الذي وسمَه بالصحة وعدد الأحاديث الحِسَان الواقعة في صحيحه وبيان أقسامها. فهدف هذه الدراسة معرفة الفروق المميِّزة للحديث الصحيح من الحديث الحسن عند ابن حبان، ودواعي إيراد الأحاديث الحِسَان في كتابه الصحيح، وذلك باستقراء الكتاب من أوله إلى نهاية باب الرحمة من كتاب البر والإحسان وهو الحديث رقم (٤٦٧) من ترتيب ابن بلّبان، لاستخراج الأحاديث الحسان ودراسة أسانيدها لتمييزها عن غيرها، والحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: الحديث الحسن، ابن حبان البستي، التقاسيم والأنواع.

[١] هذا العنوان مستل من رسالة بعنوان (الأحاديث الحسنة التي أخرجها ابن حبان في صحيحه من أول الكتاب إلى نهاية باب الرحمة من كتاب البر والإحسان «جمعًا ودراسة») مُقدم لنيل درجة الماجيستير في السنة وعلومها بكلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية بدولة ماليزيا.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صل عليه وعلى أله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا. أما بعد:

فإنه مما لا يخفى على كل مطالع للعلوم الشرعية أن السنة النبوية من الأهمية بمكان، إذ هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد كتاب الله عز وجل، وهي المعوّل عليها عند الاختلاف، يقول الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]، ولقد حرص سلفنا الصالح على تلقي الحديث حفظًا وضبطًا، ثم قاموا بتبليغه الناس امتثالاً لقوله لأصحابه: «لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ»[٢].

لقد حظيت السنة النبوية بعناية فائقة من علماء الحديث الأفذاذ، فصنفوا في جمعها المصنفات الكثيرة، ليحفظوها للأمة، فتناقلها أهل العلم جيلاً بعد جيل، فحرص أئمة هذا الشأن على تقفّي الآثار النبوية والأحاديث المروية، وتتبُّع طرقها، وتحرير أسانيدها، وانتقاء رواتها، فعدَّلوا وجرَّحوا، ووثَّقوا وضعَّفوا، وصحَّحوا وأعلُّوا، حتى ففرّقوا بين حديث الثقة التامّ الضبط والثقة الخفيف الضبط، بل وقسَّموا الحديث على هذا المبدأ، يقول الحافظ العراقي (ت:٨٠٦):

وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ * إلى: صَحِيْحٍ، وَضَعِيْفٍ، وَحَسَنْ. اهـ**[٣]

وصحيح ابن حبان –رحمه الله– يُعدّ مرجعًا من أهم المراجع الكبيرة المفيدة، إلا أنه قد اجتهد في إيراد بعض الأحاديث التي انتقدت عليه، لكونها من طرق بعض الرجال الذين لم يتابع على توثيقهم، مما أدى لوجود بعض الأحاديث الضعيفة في كتابه، كحديث «كل أمر ذي بال...»[٤].

- **مشكلة البحث:**

تتلخص إشكالية البحث في تمييز الحديث الحسن من الصحيح في كتاب المسند الصحيح لابن حبان، وسبق بالإشارة إلى ذلك عمل أكثر متأخري العلماء، قال أبو عبد الله ابن رشيد الفهري (ت:١٣٢١هـ) وقد ذكر

---

[٢] أخرجه البخاري في **الصحيح** من كتاب العلم باب العلم قبل القول والعمل ج ١ ص ٢٤ ، حديث رقم (٦٧)، من حديث أبي بكرة به.

[٣] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، **ألفية العراقي** المسماة بـ: **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث** ص ٤ .

[٤] أخرجه ابن حبان في **صحيحه** ج ١ ص ١٧٣-١٧٤، برقم (١-٢) كما في **الإحسان**.

ابن حبان: "وإن كان من أئمة الحديث، فعنده بعض التساهل في القضاء بالصحيح، فما حكم بصحته مما لم يحكم به غيره، إن لم يكن من قبيل الصحيح يكن من قبيل الحسن، وكلاهما يحتج به ويُعمل عليه، إلَّا أن يَظْهَر فيه ما يُوجبُ ضعفه".[٥] ويقول الشيخ طاهر الجزائري (ت:١٣٣٨هـ): "وَقد نسبوا لابن حبان التساهل في التَّصْحيح إلَّا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم، قال الحازمي: كان ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم.

وعلى كل حال يَنْبَغِي تتبع صحيحه والبحث عمَّا فيه، وكذلك صحيح ابن خُزَيْمة، فكم فيه من حديث حكم له بالصِّحَّة وهو لا يرتقي عن رُتْبَة الحسن.

وأنكر بعضهم نِسْبَة التساهل إلى ابن حبان فقال: إن كانت نسبته إلى التساهل باعْتِبَار وجدان الحسن في كتابه فلا مشاحة في الاصطلاح؛ لأنه يُسَمِّيه صَحِيحًا، وإن كانت باعتبار خفَّة شروطه فإنَّه يُخرِج في الصَّحيح ما كان رواية ثقة، غير مُدَلّس، سمع من شيخه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع. وإذا لم يكن فِي الرَّاوي جرح ولا تعديل وكان كل من شَيْخه والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة. وَفِي كتاب (الثِّقات) له كثير ممَّن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعْترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه. ولا اعْتِرَاض عليه فإنَّه لا مشاحة في ذلك، فابن حبان في ذلك وفَّى بما الْتَزمهُ من الشُّرُوط بخلاف الحاكم".[٦]

فهذا الكلام من الشيخ طاهر –رحمه الله تعالى– دليل على وجود أحاديث حسان في صحيح ابن حبان، وأنه –رحمه الله– نُسب إلى التساهل لأجل ذلك سواء لإيراده للأحاديث الحسان في كتاب أطلق اسم الصحيح عليه فأوهم أن كل ما فيه من قبيل الصحيح، وواقع الأمر على خلاف ذلك، ومن هنا وقع الإشكال الذي أشار إليه الشيخ طاهر بقوله: ينبغي تتبع صحيحيه والبحث عمَّا فيه. وحل هذه الإشكالية يكون بدراسة أحاديث هذا الكتاب، والوقوف على ما فيه من الأحاديث الحسان بعد دراسة أسانيدها.

- **أهداف البحث:**

أولًا: الوقوف على الفروق المميزة للحديث الصحيح من الحديث الحسن عند ابن حبان، ومعرفة أقسامه.

ثانيًا: بيان الدواعي التي جعلت ابن حبان يورد الأحاديث الحِسَان في كتابه الصحيح.

ثالثًا: استخراج الأحاديث الحسان الواقعة في صحيح ابن حبان من أول كتابه إلى نهاية باب الرحمة من كتاب البر والإحسان الحديث رقم (٤٦٧) من ترتيب ابن بلبان، وبيان درجة كل حديث وتصنيفه لحسن لذاته ولغيره.

---

[٥] ابن رشيد الفهري، **السَنَن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن** ص ١٤٥.

[٦] طاهر الجزائري **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج ١ ص ٣٤٥.

- **أهمية البحث:**

كتاب المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان بترتيب ابن بَلبَان من دواوين السنة المهمة، والتي عوَّل عليها أهل العلم في استنباط الأدلة والوقوف على الفوائد والعزو إليه، فالوقوف على درجة ما فيه من الأحاديث لتمييز الصحيح من الحسن من الأهمية بمكان، فأهمية هذا البحث تتلخّص فيما يلي:

أولًا: إن أهميته تكمن في أهمية كتاب المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع عند أهل الحديث والأثر، إذ هو من الدواوين المعتمدة عندهم في الاحتجاج، فكثير من أهل العلم وطلابه لهم اعتماد كبير على كتاب ابن حبان في العزو إليه، والاستشهاد به في الاستدلال واستنباط الفوائد العلمية.

ثانيًا: إن تمييز الحديث الصحيح من الحديث الحسن في كتاب الصحيح لابن حبان من الأبحاث المهمة الخادمة لهذا الديوان العظيم عند أهله أهل الحديث والأثر.

ثالثًا: إن هذا البحث يُعدُّ بداية لدراسة أحاديث هذا الكتاب من جهة تمييز الصحيح من الحسن فيه، فبهذا يتبين أهمية هذا البحث، وأهمية دراسة ما في هذا الكتاب من الأحاديث، فالحاجة ماسة لمثل هذه الأبحاث، والله تعالى أعلى وأعلم.

- **منهج البحث:** لقد عزمت في هذا البحث على انتهاج منهجين هما:

الأول المنهج الوصفي الاستقرائي: حيث يتم استقراء كتاب ابن حبان (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع)، من أوله إلى نهاية باب الرحمة من كتاب البر والإحسان، وذلك لجمع ما وقع فيه من مرويات في رتبة الحسن لذاته والحسن لغيره. **الثاني المنهج التحليلي:** حيث أقوم بتحليل ما توصلت إليه من نتائج، أي: المرويات الحسنة في الكتاب، ثم أميّز بين الحسن لذاته والحسن لغيره، وذلك بالنظر في الروايات التي تشهد لهذه المرويات وكذلك المتبعات، لأبين سبب كونه من الحسن لذاته أو الحسن لغيره، وهكذا إلى أن أصل لوصف الحديث وصفاً دقيقاً من خلال هذا الكتاب خاصة، وبتحليل هذه النتائج وترتيبها أصل إلى الغاية المبتغاة بإذن الله تعالى.

- **الدراسات السابقة:**

قام عدد من أهل العلم وطلبته بكتابة عدد من الأبحاث في الحديث الحسن، وتكلموا فيه عن حدّ الحديث الحسن وأقسامه ومشروعية الاحتجاج به في الأحكام، ودندنوا حول خلاف أهل العلم في ذلك، ولكن لم أقف على أبحاث أو دراسات حول استخراج أحاديث في مرتبة الحسن من كتب الدواوين، وبخاصّة كتاب المسند الصحيح لابن حبان، وكل من تكلم عن الحديث الحسن اقتصر على دراسة حَدّه وبيان خلاف أهل العلم فيه،

وبالجملة فلم أقف على بحث في هذا الباب يهتم بتمييز الحسن من الصحيح في كتاب من كتب الحديث، وقد بذلت وسعي في البحث مع استشارة بعض أهل الاختصاص والباحثين في هذا المجال، ومما وقفت عليه:

١- كتاب (**أراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته والحسن لغيره**) للباحث/ خالد بن منصور بن عبد الله بن الدريس، وهو بحث قُدم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة، عام ١٤٢٠ هجريًّا.

قسّم الباحث بحثه على أربعة أبواب، فجعل في الباب الأول أربعة فصول، خصّ الفصل الأول في التعريف بالحسن ونشأته كمصطلح لأهل العلم، وفي الفصل الثاني سرد جملة من أهل العلم ممن استعملوا مصطلح الحسن في حكمهم على الأحاديث، وفي الفصل الثالث بيّن من استعمل مصطلح الحسن إلى استقرار هذا المصطلح، وفي الفصل الرابع دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين.

والباب الثاني على أربعة فصول أيضاً، خصّ الفصل الأول بشرح تعريف الترمذي للحسن، وفي الفصل الثاني قام بدراسة عدد من الأحاديث التي قال عليها الترمذي: حسن غريب، وفي الفصل الثالث بيّن حكم الحديث الذي حسّنه الترمذي، وفي الفصل الرابع تكلم عن الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقع الحسن منها.

وأما الباب الثالث فقد تكلم فيه عن الحسن لذاته، وجعله في سبعة فصول، جعل الفصل الأول لاختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته، وفي الفصل الثاني عدَّدَ الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته، وفي الفصل الثالث بيّن موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه، وفي الفصل الرابع عدَّدَ مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها، وفي الفصل الخامس سرد عدداً من الرواة الذين يُحسّن حديثهم، وفي الفصل السادس أورد أراء المحدثين في تفرد الصدوق، وفي الفصل السابع بيَّن حجيّة الحديث الحسن لذاته.

وفي الباب الرابع تكلّم على الحسن لغيره، فقسّمه إلى ثمانية فصول، فجعل الفصل الأول للتعريف بالحسن لغيره وما يشابهه، وفي الفصل الثاني تكلّم على نشأة الرأي القائل باعتضاد الضعيف وتطوره، وفي الفصل الثالث بيَّن أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ومظان وجوده، وفي الفصل الرابع تكلم عن الاعتبار والرواة المعتبر بهم، وفي الفصل الخامس عدّد شروط تقوية الحديث الضعيف، وفي الفصل السادس ذكر اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله، وفي الفصل السابع بيّن منهج النقاد المتقدمين في الضعيف المعتضد بمثله، وفي الفصل الثامن تكلّم على الخلاف في حجية الحسن لغيره في أحاديث الأحكام.

ومن خلال النظر في هذه الأطروحة يظهر للمتأمّل أنها كفت الباحثين في موضوع الحديث الحسن بنوعيه، إلا أنها مع ذلك لم تناقش الحديث الحسن عند غير الترمذي وأحمد والشافعي والبخاري وابن المديني وأبي

حاتم وأبي زرعة الرازيان ويعقوب بن شيبة فقط، ولم يتطرق البحث للحديث الحسن عند غيرهم، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد بحث تطرق لدراسة أحاديث صحيح ابن حبان، والكلام على تعريف الحديث الحسن عنده، فبالجملة ليس فيه شيء مما سيطرحه هذا البحث، والله تعالى أعلم.

المبحث الأول: الحديث الحسن وحكم الاحتجاج به

المطلب الأول: حدّ الحديث الحسن عند علماء الحديث

أولًا التعريف اللغوي: الحسن في اللغة: ضد القبيح ونقيضه.[٧] قال الفيروز آبادي (ت:٨١٧)، في مادة (حَسُنَ): "الحُسن بالضم: الجمال، جمع: محاسن، على غير قياس، وحسن ككرم، ونصر، فهو حاسن، وحسن، وحسين، كأمير، وغراب، ورمان جمع: حُسَّان وحُسَّانون".[٨] وقال الراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢): "الحُسْنُ: عبارة عن كلّ مبهج مرغوب فيه، وذلك ثلاثة أضرب: مستحسن من جهة العقل. ومستحسن من جهة الهوى. ومستحسن من جهة الحسّ. والحسنةُ يعبّر عنها عن كلّ ما يسرّ من نعمة تنال الإنسان في نفسه وبدنه وأحواله، والسيئة تضادّها. وهما من الألفاظ المشتركة".[٩]

ثانياً التعريف الاصطلاحي: وأما تعريفه في اصطلاح المحدثين فإن أول من جاء عنه تعريف ((الحديث الحسن)) اصطلاحًا هو الترمذي (ت:٢٧٩)، فأن له في كتابه (الجامع) مصطلحات مبتكرة، اضطرب العلماء بعده في تفسيرها. فقد عَرّف الترمذي الحديث الحسن بقوله: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا حُسْن إسناده، عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويُروى مِن غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن".[١٠] وبيَّنه ابن رجب بقوله: "الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوَهم، إذا لم يكن أحد منهم متهمًا، كله حسن؛ بشرط أن لا يكون شاذًا مخالفًا للأحاديث الصحيحة؛ وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة".[١١]

---

[٧] ابن منظور الإفريقي، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب** ج ١٣ ص١١٤.

[٨] الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص ١١٨٩.

[٩] الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، ص ٢٣٥.

[١٠] الترمذي، محمد بن عيسى **كتاب العلل أخر جامع** ج ٦ ص ٢٥٤.

[١١] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي** ج ١ ص ٣٨٤-٣٨٥.

وعرَّفه الخطَّابي (ت:٣٨٨) أيضًا بقوله: "الحسن ما عُرِفَ مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يَقبله أكثر العلماء ويَستعمله عامة الفقهاء".[١٢] وقد عرَّفه أيضًا الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي (ت:٥٩٧) بأنه: "الحديث الذي فيه ضَعف قريب محتمل ويصلح للعمل".[١٣]

قال ابن الصلاح (ت:٦٤٣) بعد أن ساق هذه التعاريف: "كل هذا مُسْتَبْهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح".[١٤]

وقد اعترض أهل العلم على تعريف الترمذي هذا بأنه هو تعريف الحديث الضعيف عند من تقدّمه من أهل العلم؛ فقد قال ابن رجب: "كان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يَرِدُ خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن".[١٥] وعلى هذا يكون مصطلح الحديث الحسن مستعملًا من قِبل الأئمة في حكمهم على الحديث قَبل الترمذي كالأئمة: مالك، وابن المديني، والبخاري، وغيرهما.

فأمَّا مالك فقد أورد ابن أبي حاتم في كتاب (الجرح والتعديل) بسنده إلى عبد الله بن وهب أنه قال: سمعت مالكًا سُئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء؟ فقال: ليس ذلك على الناس، قال: فتركته حتى خفَّ الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سُنَّة، فقال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد، وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن المستورد بن شداد القرشي، قال: ((رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه)). فقال -أي مالك-: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة. ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصابع.[١٦] فقوله: ((إن هذا الحديث حسن)) قصد به الحُسْن الاصطلاحي، عُلم ذلك بتتبع طرق هذا الحديث.

وأمَّا ابن المديني فقد أورد الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) حديثًا لعمار بن ياسر وفيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من كان ذا وجهين في الدنيا جعل الله له لسانين من نار يوم القيامة))، قال ابن المديني: إسناده حسن، ولا نحفظه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الطريق.[١٧]

---

[١٢] ينظر: أبي إسحاق الأبناسي، **الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح** ج ١ ص ١٠٦.

[١٣] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الموضوعات**، ج ١ ص ٣٥.

[١٤] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص ٢٦.

[١٥] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي** ج ١ ص ٣٤٤.

[١٦] ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، **الجرح والتعديل** ج ١ ص ٣١.

[١٧] أبو الحجاج المزي ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ج ٢٩ ص ٤٨٢.

وأمَّا البخاري فقد نقل عنه الترمذي تحسينه لعدة أحاديث، كما في (الجامع الكبير)، كحديث عثمان في تخليل اللحية في الوضوء، وحديث ابن عباس في تخليل الأصابع، وغيرها، وجميعها ينطبق عليها تعريف الحديث الحسن بما تقدم، إنَّما نُسب للترمذي الأولية في هذا لكونه هو أوّل من عرَّفه كما تقدّم بيانه؛ وذلك لأن أهل العلم ممن تقدموا عليه كانوا لشدة احتفائهم واعتنائهم بالحديث، وقوة معرفتهم لصحيحه من سقيمه، وشاذه من منكره، في غنية عن التعاريف التي اهتم بها المتأخرون من أهل العلم.[١٨]

المطلب الثاني: أقسام الحديث الحسن، وخلاف أهل العلم فيه.

تقدم تعريف الترمذي والخطَّابي للحديث الحسن، وقد انتقد أهل العلم هذين الحدّين واختلفوا فيهما كثيرًا كما تقدم، قال ابن الصلاح: "قد أمعنت النظر في ذلك، والبحث جامعًا بين أطراف كلامهم -أي: الترمذي والخطابي- ملاحظًا مواقع استعمالهم فتنقّح لي، واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث -أي: لم يظهر منه تعمُّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مُفَسّق- ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأنْ رُويَ مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا. وكلام الترمذي على هذا القسم يَتنزَّل. القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلُغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصُر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويُعتَبر في كل هذا -مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا- سلامته من أن يكون معللاً. وعلى القسم الثاني يَتنزَّل كلام الخطابي. فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرَّق في كلام من بلَغَنَا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر، مقتصرًا كل واحد منهما على ما رأى أنه يُشْكِل، معرضًا عمّا رأى أنه لا يُشْكِل، أو أنّه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم".[١٩]

قال السَّخاوي معلقًا على كلام ابن الصلاح: الحسن (قسمين) أحدهما: -يعني وهو المسمى بالحسن لغيره- أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، ولكن بالنظر لما ظهر: غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مُفَسِّق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد. وثانيهما: -يعني وهو الحسن لذاته- أن تشتهرَ رواتُه بالصدق، ولم يصلوا في الحفظ رتبة رجال الصحيح. قلت: وهذا الثاني هو الحسن حقيقة

---

[١٨] ينظر: ربيع، ابن هادي المدخلي، **تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف** ص ٨، بتصرف.

[١٩] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص ١٩.

بخلاف الآخر، فهو لكونه يطلق على مرتبة من مراتب الضعيف مَجاز، كما يطلق اسم الصحيح مَجازًا على الثاني".[٢٠] فهذا فيه بيان أن الحسن عندهم على قسمين: حسن لذاته وهو الأقرب للصحيح، وحسن لغيره وهو الأقرب للضعيف، وحملوا كلام الترمذي على الحسن لغيره، وكلام الخطابي على الحسن لذاته، ووقع خلاف بين أهل العلم في ذلك، منه كلام ابن الصلاح المتقدم، فردَّه بعضهم وقبله أخرون.

القسم الأول: (الحسن لذاته) وهو الذي رأى ابن الصلاح إنزال كلام الخطابي عليه، وقد وقع الاعتراض على ذلك من قِبل بعض أهل العلم، منهم ابن دقيق العيد (ت:٧٠٢) حيث اعترض على تعريف الخطابي بأن عبارته ليست مختصرة مما لا يجعلها حدًّا مانعًا جامعًا، بل هي أشبه ما يكون بتعريف الحديث الصحيح.[٢١]

وقد أجاب الحافظ أبو سعيد العلائي (ت:٧٦١) عن ذلك بأن الخطابي قد عرَّف الصحيح قبل تعريف الحسن فلا يقال أنه أدخل تعريف الصحيح في حدّ الحسن.[٢٢] ورد عليه ابن حجر بقوله: "وعلى تقدير تسليم هذا الجواب؛ فهذا القدر غير منضبط ... فيصحُّ ما قال القشيري: أنه على غير صناعة الحدود والتعريفات".[٢٣]

ثمّ عرّفه بقوله: "فإن خَفَّ الضبط: فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح".[٢٤]

أي: أن الراوي إن خَفَّ ضبطه وقلَّ فحديثه حسن لذاته، وبكثرة طرق حديثه يكون صحيحًا لغيره. قال السخاوي: "ومحصّله: ... في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يُشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يُشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عريًّا عن الضبط في الجملة؛ ليخرج عن كونه مُغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، فلا بد من اشتراط كله في النوعين. انتهى وأما مُطلق الحسن، فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما، أو بالضعيف بما عدا المفسِّق بالكذب إن لم يفحش خطأ سيء الحفظ، إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة".[٢٥]

---

[٢٠] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج ١ ص ١٢٣.

[٢١] ينظر: ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ص ٧.

[٢٢] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** ج ١ ص ٤٠٤.

[٢٣] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** ج ١ ص ٤٠٤.

[٢٤] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ص ١٣.

[٢٥] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج ١ ص ١٢٤-١٢٥.

قال الشيخ أحمد معبد بعد ذكره لكلامهم: "الحسن لذاته: هو الحديث المتصل الإسناد براو معروف بالصدق، وفي ضبطه قصور أزيد من النادر المعفو عنه، وأقل من الكثير المضعِّف، ولا يكون معلولًا ولا شاذًا. ثم قال: وبهذا يتحرر التعريفان، ويخلوان من أكثر انتقادات التعاريف السابقة، وبمقتضاه يتميز المعرف، وهو الحسن لذاته ولغيره، عن كلٍ من الصحيح والضعيف، ولو تميزا غالبًا يُبعِد عنه الاضطراب الذي أشار إليه ابن دقيق العيد، والصعوبة التي ذكرها الطيبي، وكذا اليأس الذي بدا للذهبي رحمهم الله".[٢٦]

القسم الثاني: (الحسن لغيره) وهو الذي نَزَّل عليه ابن الصلاح تعريف الترمذي بقوله: "الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث -أي: لم يظهر منه تعمُّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مُفَسّق- ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأنْ رُوِيَ مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا".[٢٧]

قال ابن حجر: "ومتى توبع سيئ الحفظ بمعتبَر -كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه-، وكذا المستور، والمرسل، والمدلَّس: صار حديثهم حسنًا لا لذاته، بل بالمجموع".[٢٨]

فخلاصة هذه الأقوال جميعها هو: إن الحديث الحسن عندهم ينقسم إلى قسمين: حسنٌ لذاته، وحسنٌ لغيره. فالحسن لذاته هو: الذي له طريق واحد، ولكن رجاله موثقون، ثم قد يكون الحسن صحيحًا؛ وذلك إذا تعددت طرق روايته، أي: روي من طريقين أو أكثر؛ ولكن كل طريق منهما رجاله كرجال الحسن، فيكون هذا الطريق حسناً لذاته، وهذا الطريق الثالث حسناً لذاته، وهذا الطريق حسن لذاته وهكذا. وأما الحسن لغيره فهو: الذي نزل عن درجة الحسن لما كان فردًا، ولكن بمجموع الطرق التي لا تخلو من الضعف يترقى إلى الحسن لا لذاته بل بالمجموع.[٢٩] يعني: أنه صحيح لشواهده ولكثرة طرقه، فإنّ كثرة الطرق تقويه، وتنقله من قوي إلى أقوى.

المطلب الثالث: حجيّة الحديث الحسن عند المحدثين

إنّ الحديث الحسن لذاته كالحديث الصحيح في شأن الاحتجاج به، أما الحديث الحسن لغيره فقد تعددت أقوال أهل العلم في قبول الاحتجاج به، يقول أبو العباس الإشبيلي (ت:٦٩٩): "ليُعلم أن العلماء رحمة الله علينا

---

[٢٦] ينظر: أحمد معبد، تعليقه على كتاب **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، لابن سيد الناس اليعمري ج ١ ص ٢٧٧.

[٢٧] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص ٣١.

[٢٨] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ص ٥١-٥٢.

[٢٩] ينظر: الجبرين، الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن، **الثمرات الجنية في شرح البيقونية**، ص ٣٢.

وعليهم اختلفوا في الاحتجاج بالحديث الحسن على ثلاثة أقوال كما ظهر لي: الأول: ذهب الفقهاء وأكثر العلماء من المحدثين والأصوليين إلى أن الحسن كالصحيح في الاحتجاج به. الثاني: شذَّ بعض أهل الحديث فردَّه.

الثالث: وفصّل آخرون: قال الحافظ ابن حجر رحمة الله علينا وعليه: إن المصنف –ابن الصلاح– وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يُحْتَجُّ به كما يُحْتَجُّ بالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة[٣٠]، لكنه –رحمه الله– تساءل عن نوع الحسن الذي اتفقوا على الاحتجاج به، وذكر أنه ما يُنَزَّل على تعريف الخطابي، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة... إلى آخر كلامه، وهو الحسن لذاته، وليس الحسن المذكور عند الترمذي، الذي يُطلقه من غير صفة أخرى، فإنه يُطلق اسم الحسن على الضعيف، والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طُرُق، ولا ما هو أعمُّ من ذلك.

ويؤيد هذا قول الخطيب: أجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به.[٣١] وصرَّح ابن القطان بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن.[٣٢]

قال بعد أن ذكر هذا: وهذا حسن قوي رائق، ما أظن منصفًا يأباه.[٣٣] ولا تزال مثل هذه الحال مثار اجتهاد العلماء وتحريهم، وموضع تخوفهم حتى عسر التعبير عن الحسن وضبطه على بعضهم؛ لأنه أمر نسبي، وشيء ينقدح في نفس الحافظ، وربما تقصر عبارته عن تبريره تفصيلًا، ولذلك تنوع تعبير الترمذي –رحمه الله– في الحكم على الحديث الحسن فقال: حديث حسن، حديث صحيح، حديث حسن صحيح، حديث صحيح غريب، حديث حسن غريب، حديث حسن صحيح غريب، مقيدًا أحيانًا ... بقوله: لا نعرفه إلا من هذا الوجه". انتهى[٣٤]

قال ابن دقيق العيد: "وأما ما قيل من أن الحسن يحتج به ففيه إشكال، وذلك أن ههنا أوصافًا يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوي، فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا.

---

[٣٠] ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص ٢٨.

[٣١] ينظر: أبو بكر الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص ٨٣.

[٣٢] ينظر: ابن القطان، أبو الحسن الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، ج ٤ ص ١١–١٢، وما ذكره الإشبيلي إنما هو بمعنى كلام ابن القطَّان لا بنصّه.

[٣٣] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** ج ١ ص ٤٠٢.

[٣٤] أبو العباس الإشبيلي، **الغرامية في مصطلح الحديث**، ص ٤٣–٤٥.

فإن وجدت فذلك حديث صحيح، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به، وإن سُمي حسنًا.

اللهم إلَّا أن يُردّ هذا إلى أمر اصطلاحي، وهو أن يقال: إن الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها مراتب ودرجات، فأعلاها هي التي يُسمى الحديث الذي اشتمل رواته عليها: صحيحًا، وكذلك أوساطها مثلاً، وأدناها هو الذي نسميه: حسنًا، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحًا في الحقيقة، والأمر في الاصطلاح قريب.

لكن من أراد هذه الطريقة فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث: حسنًا، ويحقق وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث".[٣٥]

فالحديث الحسن لذاته على تعريف ابن حجر المتقدم لا إشكال في حجيته عند أهل الشأن، ولكنهم اختلفوا في الحسن لغيره لكونه يرجع في الأصل إلى قسم الضعيف، والله أعلم بالصواب.

المبحث الثاني: حدّ الحديث الحسن، وحكم الاحتجاج به عند ابن حبان

المطلب الأول: شروط ابن حبان في كتابه

من المعلوم أن عددًا من أهل العلم ممن سبق الإمام ابن حبان قد وضعوا شروطًا اشترطوها على أنفسهم عند جمعهم لأحاديث كُتبهم، وذلك كما هو معلوم من مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، وكذلك الإمام أبي داود في رسالته إلى أهل مكة يشرح فيها منهجه في سننه، وغيرهما من أهل العلم، ومنهم الإمام ابن حبان –رحمه الله تعالى– في مقدمة كتابه (المسند الصحيح)، حيث قال –رحمه الله– في مقدمته: "وأما شرطُنا في نَقَلَةِ ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإنَّا لم نحتجّ فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء: **الأول**: العدالة في الدين بالسِتْر الجميل. **والثاني**: الصدق في الحديث بالشهرة فيه. **والثالث**: العقل بما يُحدِّث من الحديث.

والرابع: العلم بما يُحيل من معاني ما يروي. **والخامس**: المتَعَرّي خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرَّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به".[٣٦] وقد شرح ابن حبان هذه الشروط في (المقدمة).

الشرط الأول: العدالة في الدين بالسِتْر الجميل.

---

[٣٥] ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ص ٧.

[٣٦] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج١ ص ١٥١.

مما تقدم في كلام ابن حبان يُفهم أن هذا الشرط أول شروطه الخمسة، والعدالة في اللغة: صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخلّ بالمروءة عادة ظاهرًا، فالمرة الواحدة من صغائر الهفوات وتحريف الكلام لا تُخِلّ بالمروءة ظاهرًا؛ لاحتمال الغلط والنسيان والتأويل، بخلاف ما إذا عُرف منه ذلك وتكرر، فيكون الظاهر الإخلال. [٣٧]

وقال أبو عبد الله الحاكم (ت:٤٠٥): "أصل عدالة المحدث أن يكون مسلمًا لا يدعو إلى بدعة، ولا يُعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته". [٣٨]

فهي مَلَكَةٌ تحمل صاحبها على فعل الطاعات، واجتناب الموبقات، والتَنَزُّه عن كل ما يُخِلُّ بالمروءات، ولها شروط مشهورة معروفة، وهي: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والتقوى، والاتصاف بالمروءة وترك ما يُخِلُّ بها. [٣٩]

وقد بيَّن ابن حبان –رحمه الله– المقصود بالعدالة عنده بقوله: ((بالسِتْر الجميل))، وقد قال شارحًا لها: "والعدالة في الإنسان هو: أن يكون أكثر أحواله طاعةً الله؛ لأنَّا متى ما لم نجعل العدل إلا مَن لم يوجد منه معصية بحال أدَّانا ذلك إلى: أنْ ليس في الدنيا عدل؛ إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل مَن كان ظاهراً أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله". [٤٠] وقال أيضًا: "العدل من لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يُعلم بجرح فهو عَدل إذا لم يبين ضده إذ لم يكلف الناس معرفة ما غاب منهم، وإنما كلفوا حكم الظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم". [٤١]

فقوله: ((فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل))، مقيد عنده بالمشاهير، لذلك قال في كتابه (المجروحين): :إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة". [٤٢]

وعلى هذا فلا يَشترط ابن حبان –رحمه الله– أن يكون هناك من عَدَّل الراوي ووثَّقه، فكلامه يدل على عدم اشتراطه لهذا الشرط، فكل راوٍ لا يُعرف فيه جرح فإنه يُعتبر عدلًا عنده، أي: أنه على الأصل، ولذلك يقول: ((بالسِتْر الجميل))، فيعتبر أن هذا سِتر على الراوي حينما لا يوجد فيه جرحًا.

---

[٣٧] قاله الفيومي، ينظر: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ج ٢ ص ٣٩٧.

[٣٨] أبو عبد الله الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص ٥٣.

[٣٩] ينظر: لـ د. نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص ٧١-٧٢.

[٤٠] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ١٥١.

[٤١] ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي، **الثقات**، ج ١ ص ١٣.

[٤٢] ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي، **المجروحين من المحدثين**، لابن حبان ج ٢ ص ١٩٢.

وليس هذا فقط بل أضاف مزيد بيان على ما تقدم فقال: "وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث؛ لأن هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث، وليس كل مُعدِّل يعرف صناعة الحديث حتى يُعدِّل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معًا".[٤٣]

ومن هنا حُكِمَ على ابن حبان من قِبَلِ أهل العلم بأنه متساهل في التوثيق؛ إذ على ما نص عليه هنا يتبين أن كل راوٍ انتفت عنه جهالة العين يُعد ثقة عنده إلى أن يتبين جرحه، وقد نص على تساهل ابن حبان في التوثيق غير واحد من المتقدمين كالذهبي وابن حجر، والمتأخرين كالشيخ الألباني. وقد سبق ابن حبان إلى تعريف العدل بهذا: الإمام محمد بن يحيى الذهلي، فقد نَقل عنه الخطيب البغدادي قوله: "لا يجوز الاحتجاج الا بالحديث الموصول غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح".[٤٤]

فقوله: ((ولا رجل مجروح)) هو كقول ابن حبان: ((من لم يُعرف منه الجرح)) تمامًا.

وقد ردَّ هذا الرأي –أي: تساهل ابن حبان– جماعة من أهل العلم، منهم السيوطي حيث قال: "قيل: وما ذُكِر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في (الصحيح) ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل وكان كلٌ من شيخه والراوي عنه ثقة ولم يأته بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب (الثقات) له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعتُرِضَ عليه في جعلهم ثقات مَن لم يَعرف حاله ولا اعتراض عليه فإنه لا مُشَاحّة في ذلك".[٤٥]

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة (لسان الميزان): "قال ابن حبان[٤٦]: من كان منكر الحديث على قلّته لا يجوز تعديله إلا بعد السَبْر ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلًا مقبول الرواية؛ إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة.

فأمَّا المجاهيل الذين لم يَرْوِ عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها".

---

[٤٣] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ١٥٢.

[٤٤] أبو بكر الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص ٢٠.

[٤٥] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج ١ ص ١٠٨.

[٤٦] ينظر: ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي، **المجروحين من المحدثين**، ج ١ ص ١٠٨.

قال الحافظ ابن حجر: "وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبيّن جَرْحُه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه.

وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألّفه؛ فإنه يذكر خلقاً ممن ينص عليهم أبو حاتم، وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان: أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره. وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يُعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجْرح فهو عدل حتى يتبين جَرْحُه؛ إذ لم يُكَلّف الناس ما غاب عنهم.

وقال في ضابط الحديث الذي يُحتج به: إذا تعرّى راويه من أن يكون مجروحًا، أو فوقه مجروح، أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلًا، أو منقطعًا، أو كان المتن منكرًا".[٤٧]

فالخلاصة: أن ابن حبان يحكم للرجل بالعدالة إذا انتفت جهالة عينه حتى يتبيّن جَرْحه، وهذا خلاف ما عليه الجمهور، فإن جهالة العين عند أهل العلم لا تزول إلا برواية عدلين فصاعدا، ومع ذلك فلا تثبت العدالة بهذه الرواية، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك وهذا زعم غير سديد؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً له، ولا إنباءً عن صدقه، على أنه قد وقع لجماعة من الثقات الرواية عن رواة غير مرضيين فأمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، وفي بعضها الأخر شهدوا عليهم بالكذب، وعليه فرواية العدل أو العدلين أو الأكثر عن راو لا يُعدُّ توثيقًا له، وهذا خلافًا لما ذهب إليه ابن حبان رحمه الله، إلا أن يُحمل قول ابن حبان: ((العدل: مَن لم يُجرح))، أنه يريد من لم يُجرح بجرح قادح يتسبب في رد روايته وعدم قبولها.

الشرط الثاني: الصدق في الحديث بالشُّهْرَة فيه.

هذا هو الشرط الثاني عنده رحمه الله، وهو: ((الصدق في الحديث بالشُّهْرَة فيه)) أي: أنه لا يُخطئ في الحديث، فلابد من توفر الحفظ مع العدالة، فمن خفيت حاله ولم يَرد فيه جرح فإن الأصل فيه: قبول الرواية، أي: أنه ثقة عنده، لكن من عُرف بجرح من عدم الصدق في الحديث ونحو ذلك، فهذا هو الذي يخرج عن هذا الشرط الذي شرطه. فشرط العدالة المتقدم لابد معه من توفر شرط الصدق في الحديث، ويُعرف ذلك بأن يكون مشهوراً به في أوساط المحدثين. قال ابن رجب: "لابد أن يكون الراوي معروفاً بالصدق في روايته؛ فلا يُحتج بخبر مَن ليس بمعروف بالصدق، كمجهول الحال، ولا من يُعرف بغير الصدق. وكذلك ظاهر كلام الإمام أحمد: أن خبر مجهول الحال لا يَصحُّ ولا يُحتجُّ به، ومِن أصحابنا من خرّج قبول حديثه على الخلاف في قبول المرسل.

---

[٤٧] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **لسان الميزان**، ج ١ ص ٢٠٨-٢٠٩.

وقال الشافعي أيضًا: ((كان ابن سيرين، والنخعي، وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب، في أن لا يُقبل إلا ممن عُرِف)). وقال: ((وما لقيت ولا علمت أحداً من أهل العلم بالحديث يُخالف هذا المذهب))". اهـ[٤٨]

والصواب في هذه المسألة –والله أعلم–: أن مَن ذكرهم ابن حبان في كتابه (الثقات) وصرّح بعدم معرفته لهم، فليس مراده في ذلك تعديلهم أو قبول روايتهم، بل مقصده هو من التعريف بمن كانت له رواية فحسب، وليس للاعتماد عليهم فيما يروونه؛ ومما يدل على صحّة ما ذكرنا عمل ابن حبان في كتابه (الثقات) حيث قال في ترجمة ((الفزع)): شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقد قيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف فزعاً، ولا مقنعاً، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أباً، وإنما ذكرتهما للمعرفة لا للاعتماد على ما يرويانه. اهـ[٤٩]

فظهر من ذلك أنه يُورد ذكر كلٍ من: ((المقنع)) و ((الفزع))، ومَن كان على شاكلتهما مع عدم معرفته بهم، ولا يريد بذلك تعديلًا لهم، ولا الاعتماد على مروياتهم؛ بل ذكرهم لمجرد التعريف بهم فحسب وأن لهم رواية، فدل ذلك على أنه لم يُرد توثيقهم بل مجرد ذكرهم لما لهم من رواية، والله أعلم.

الشرط الثالث: العقل بما يُحدِّث من الحديث.

وهذا الشرط قد بيَّنه بقوله: **"**والعقل بما يُحدِّث من الحديث هو: أن يَعْقِل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا سند موقوفاً، أو يرفع مرسلاً، أو يصحّف اسمًا".[٥٠]

فيشترط ابن حبان في الراوي أن يعقل ما يحدِّث به، ومراده بالعقل بما يُحَدِّث: أن لا يكون مغفلًا، والغفلة: ضعف العقل إلى درجة يصل الإنسان فيها إلى ما يُسمى بالحُمْق، قال الفيومي: "الغفلة: غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له، وقد استعمل فيمن تركه إهمالًا وإعراضًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء:١]، يقال منه: غَفَلْتُ عن الشيء غُفُولًا، من باب قعد، وله ثلاثة مصادر: غُفُولٌ وهو أعمها، و: غَفْلَةٌ وزان تَمْرَة، و: غَفَلٌ وزان سَبَب".[٥١]

فهو القلّة الشديدة في الفهم مع خفاء الأمور الواضحات على فهمه وعقله؛ هذا هو المغفَّل الذي يقصده ابن حبان في هذا الكلام، ويفسر ذلك فيقول: ((هو أن يعقل)).

---

[٤٨] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، ج ١ ص ٣٤٧.

[٤٩] ينظر: ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي، **الثقات**، ج ٧ ص ٣٢٦.

[٥٠] ينظر: ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ١٥٢.

[٥١] ينظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج ٢ ص ٤٤٩.

فلا يجوز –عند ابن حبان– للراوي أن ينقل الحديث عمَّن لا يعلم معناه؛ لأنه يرى أنه لو أَخذ الحديث عن مثل هذا الصِنف فإنه قد تفوت عليه كلمة، أو يفوت عليه معنى يتسبب بقلب دَلالة الحديث رأسًا على عقب؛ فلابد لراوي الحديث أن يكون على درايةٍ بمعنى الحديث الذي يرويه، عارفًا بما يُحدّث به من الحديث، قال إبراهيم النخعي: "لقد رأيتُنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدِّث بالحديث فيحرِّف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله وهو لا يشعر". [٥٢] وهذا القسم الأول الأول من الناس ممن قصدهم ابن حبان بكلامه. وأما القسم الثاني من الناس عنده فهم مَن: يَعقل مِن صناعة الحديث ما لا يسند موقوفًا، أو يرفع مرسلًا، أو يصحح اسمًا. أي: من لا يستطيع أن يضبط الإسناد إلى درجة أنه يجعل المرسل مرفوعًا والمرفوع موقوفًا، ويقلب الأسانيد، ويغير الأسماء، فهو لا يَعقل من هذا الخبر شيئًا، فلا يضبط إسناده ولا يقيم متنه، وعدم قبول مثل هذا الوصف من الرواة قد روي عن جماعة من السلف، فقد ذكر ابن أبي الزناد عن أبيه قال: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال: ليس من أهله". [٥٣]

فما ذكره ابن حبان من اشتراط معرفة الراوي لما يروي مما حثّ عليه أهل العلم قبله، فمَن لا يَعقل حديثه الذي يُحدّث به لا يُروى عنه لمخالفته هذا الشرط عند ابن حبان –رحمه الله تعالى– وغيره من أهل العلم لا سيما المتقدمين عليه، والله تعالى أعلم.

الشرط الرابع: العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.

هذا الشرط الرابع من الشروط الخمسة، وقد بيَّنه ابن حبان بقوله: "العلم بما يُحيل من معاني ما يروي، هو: أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدَّى خبراً، أو رواه من حفظه، أو اختصره لم يُحِلْه عن معناه الذي أطلقه رسول الله صلي الله عليه وسلم إلى معنى آخر". [٥٤]

ومعنى ذلك: أن مِن الرواة مَن لا يستطيع أن يؤدي الحديث بنفس الألفاظ التي سمعها، فيمكن أن يعبِّر الراوي بالمعنى، وذلك لأن الله جل وعلا خلق الجنس البشري متفاوتاً في قدراته، وقد أدى هذا التفاوت إلى اختلاف قدرات الناس في الحفظ، فتجد من الحفَّاظ مَن لا يكاد يخطئ إلا قليلاً، بينما تجد من الرواة من هو كثير الخطأ، ومِن ثَمَّ تجد بين الرواة مَنْ يؤدي لفظ الْحَدِيْث كما سمعه، ومنهم مَنْ يحفظ المضمون ولا يتقيد باللفظ، وهو

---

[٥٢] ينظر: أبو بكر الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص ١٦٩.

[٥٣] أخرجه مسلم في مقدمة كتابه **الصحيح**، ج ١ ص ٣١٦.

[٥٤] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ١٥٢.

ما يسميه أهل العلم: ((الرِّوَايَة بالمعنى))، يقول الشيخ محمد الصباغ: "المراد برواية الحديث بالمعنى: هو أن يعمد الراوي إلى تأدية معاني الحديث بألفاظ من عنده".[٥٥] يقول الشيخ أبو شهبة: "علم الحديث رواية: هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية وخُلُقية. وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم".[٥٦]

فالخلاصة في هذا: أن مِن أهل العلم مَن أجاز الرواية بالمعنى ووضع شروطًا لها، ومنهم من يقول بجواز الرِّوَايَة بالمعنى للصحابة حصرًا، ولا تجوز لغيرهم، وإلى هذا مال القرطبي.[٥٧]

الشرط الخامس: تعرّي خبره عن التدليس.

هذا خامس شروط ابن حبان –رحمه الله– وهو: ((تعرّي خبره عن التدليس))، وهو شرط متفق عليه بين علماء الحديث دون خلاف؛ على تفصيل لهم معروف في علم المصطلح، وأنواع ذكروها فيه، والتدليس في اللغة: فهو مشتق من الدَّلَس، وهو الظلام، وكأنه أظلم وجْهُهُ على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه.[٥٨]

وأما تعريفه اصطلاحًا فهو يختلف باختلاف أقسامه، فقد اختلف أهل العلم في تقسيم التدليس على أقوال، فمنهم من ذهب إلى تقسيمه لقسمين فقط: الأول: تدليس الإسناد. والثاني: تدليس الشيوخ. وهذا اختيار: الخطيب، وابن الصلاح، والنووي، وابن كثير، وابن الملقِّن، وابن حجر، وغيرهم[٥٩]، وأدخلوا بقية الأقسام في هذين القسمين؛ إما لنُدْرة الأقسام الأخرى، وإما لوجود تشابه بين هذه الأقسام من جهة إيهام الاتصال، لكن من تأمل هذه الأقسام وجد فارقًا بينها.

ومنهم من جعل القسمة ثلاثية: كالحافظ العراقي؛ فإنه عدّ هذين القسمين ثم أضاف قسمًا ثالثًا هو: تدليس التسوية، وتعريف التدليس عند أهل العلم هو: رواية الراوي عمن سمع ما لم يسمع منه، موهمًا أنه سمع منه. أو: روايته عمن عاصره، ولم يلقه، موهمًا أنه سمع منه. وهو تعريف: الخطيب، وابن الصلاح، والنووي، وغيرهم[٦٠].

---

[٥٥] محمد الصباغ، **الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتبه**، ص ١٠٧.

[٥٦] محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص ٢٤.

[٥٧] ينظر: بدر الدين الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج ٣ ص ٦١٠.

[٥٨] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** ج ٢ ص ٦١٤.

[٥٩] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت** ج ١ ص ٦١٤–٦١٧.

[٦٠] ينظر: أبو بكر الخطيب، البغدادي، **الكفاية** ص ٥٩–٥١٠، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص ٩٥.

وللتدليس صيغ موهمة يستعملها المدلسون في تحديثهم وهي كل صيغة كان في ظاهرها سماع وليست صريحة فيه، كقول الراوي: عن، وقال، وذَكَر، وحَدَّث، وأخبر، ونحو ذلك، فكل هذا من صيغ الأداء المحتملة، وفرّق الحافظ بين قول المحدث: ((قال)) و ((قال لي))، فعدَّ الثانية صريحة في السماع بخلاف الأولى، راجع كلامه في (النكت)[٦١]. وقد اختلف أهل العلم في رواية المدلِّس هل تُقبل أم تُرد؟ على أقوال، أشهرها ما يلي:

الأول: قول جماعة من الفقهاء والمحدثين: رد خبر المدلس وعدم قبوله؛ لأن التدليس يتضمن الإيهام بخلاف الحقيقة، وترك تسمية الراوي ربما لكونه مجروح وغير ثقة.[٦٢]

الثاني: قول الجم الغفير من أهل العلم: يُقبل خبر المدلس؛ لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالته، وهو قول مَن يقبل المراسيل، بحجّة أن التدليس بمعنى الإرسال. [٦٣]

الثالث: التفصيل، – فقد نقل ابن عبد البر عن أكثر أئمة الحديث: أن مَن كان لا يدلس إلا عن ثقات؛ كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، وإلا فلا. [٦٤]

– إن كان وقوع التدليس من المدلس نادرًا؛ قُبِلَتْ عنعنته ونحوها، وإلا فلا، فقد سأل يعقوب بن شيبة علي ابن المديني: عن رجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يَقُلْ فيه: حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: ((حدثنا)). اهـ[٦٥]

– أن المدلس يُقبل من حديثه ما صرح فيه بالسماع ونحوه، وما لم يصرح فيه بذلك فلا يُقبل، وممن ذهب إلى هذا التفصيل: الشافعي، وابن معين، ونسبه العلائي لجمهور أئمة الحديث والفقه والأصول. [٦٦]، وذهب إلى هذا المذهب كل من: الخطيب، وابن الصلاح، والحافظ ابن حجر، وقد نفى ابن القطان الخلاف في ذلك فقال: ((إذا صرّح المدلس الثقة بالسماع؛ قُبِلَ بلا خلاف، وإن عنعن؛ ففيه الخلاف)).[٦٧]

---

[٦١] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح** ج ٢ ص ٦٠١، و**نزهة النظر** ص ١١٣.

[٦٢] ينظر: أبو بكر الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص ٥١٥.

[٦٣] ينظر: أبو بكر الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص ٥١٥.

[٦٤] ينظر: أبو عمر ابن عبد البر النمري، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ج ١ ص ١٧.

[٦٥] ينظر: أبو عمر ابن عبد البر النمري، **التمهيد** ج ١ ص ١٧–١٨، وأبو بكر الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، **الكفاية** ص ٥١٦–٥١٧.

[٦٦] ينظر: صلاح الدين العلائي الكيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ص ١١١–١١٢.

[٦٧] ينظر: أبو بكر الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، **الكفاية** ص ٥١٥–٥١٨، وابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **نزهة النظر** ص ١١٣.

وأما ابن حبان فقد أخرج لكثير ممّن وصفهم بالتدليس في كتابه (الثقات)، وقد قال في مقدمة الصحيح: "اللهم ألّا يكون المدلس يُعْلَم أنه ما دلَّس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قُبِلَتْ روايته وإن لم يبيّن السماع، وهذا ليس في الدنيا إلَّا لسفيان بن عيينة وحده؛ فإنه كان يُدلّس، ولا يُدلّس إلّا عن ثقة مُتقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلّس فيه إلا وُجد الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة نفسه، والحكم في قبول روايته لهذه العلة وإن لم يبين السماع فيها كالحكم في رواية ابن عباس رضي الله عنه إذا روى عن النبي صلي الله عليه وسلم ما لم يسمع منه".[٦٨]

إلا أنه –رحمه الله– قد روى لغيره من المدلسين عند غيره؛ كأبي الزبير المكي، حيث أكثر الرواية عنه وهو معروف بالتدليس مشهور به. فهذه شروط خمسة اشترطها ابن حبان –رحمه الله– في كتابه (المسند الصحيح)، والتي في جملتها موافقته لأهل العلم فيما اشترطوه في أصول الرواية والسماع؛ إلّا ما كان من بعض الشروط التي خالفهم فيها، كما تقدم بيانه، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

المطلب الثاني: حدّ الحديث الحسن عند ابن حبان من خلال شروطه

تقدم بيان معنى الحديث الحسن عند أهل العلم وبيان اختلافهم فيه، وقد كان المحدثون يستعملون الحديث الحسن على أنه قسيم الحديث الصحيح إلى أن جاء الترمذي وجعل له هذا المصطلح الذي تقدم ذكره، فأصل التقسيم عندهم كان على قسمين: حديث صحيح مقبول، وحديث ضعيف مردود، ثم أصبح الحديث الحسن قسمًا ثالثًا بين الصحيح والضعيف، قال ابن حجر: "لم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف–أي ابن الصلاح–؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه".[٦٩]

فإن ابن حبان –رحمه الله– ممن جعل الحديث الحسن من جملة الصحيح، ولا أدلّ على ذلك أيضًا من تسمية كتبه بـ ((المسند الصحيح))، فهذا مما يدل على إرادته بالمسمى اشتراطه الصحة في كل ما أودعه كتابه، وتقدم بيان تلك الشروط التي شرطها على نفسه وهي: العدالة في الدين بالسِتر الجميل. والصدق في الحديث بالشهرة فيه. والعقل بما يُحدِّث من الحديث. والعلم بما يُحيل من معاني ما يروي. وتعري خبره عن التدليس.

---

[٦٨] ينظر: ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ١١٢.

[٦٩] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ١ ص ٢٩٠.

وأما تعريفه في كتب الحديث فهو: الحديث المسند الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللًا. [٧٠]

فالشروط خمسة هي: اتصال السند، وعدالة الرواة، والضبط، وعدم الشذوذ، عدم العلة.

فبمقارنة هذه الشروط مع شروط الحديث الصحيح عند ابن حبان نجد أن:

الشرط الأول وهو: اتصال السند، متفق ضمنًا مع شرط ابن حبان الخامس وهو تعري خبر الراوي عن التدليس، فإن التدليس سبب من أسباب الحكم بانقطاع السند وعدم اتصاله إذا لم يُصرّح المدلِّس بالتحديث وتسمية من حدّثه. وأما الشرط الثاني وهو: العدالة، فمتفق مع أولى الشروط عند ابن حبان، إلا أن شرط ابن حبان فيه زيادة بتعريف العدالة تعريفًا لا يتفق مع ما اشترطه أهل العلم فيه، بل يرون أن فيه تساهلاً في التوثيق للرواة كما تقدم بيانه. وأما الشرط الثالث وهو: الضبط، فإنه لم يذكر فيه ابن حبان ما يدل على موافقة أهل العلم فيه، بل إنه تكلّم عن الصدق، وفهم المعنى وفقه الحديث، فإن أراد بذلك الضبط فنعم، وإلا فكل هذا لا علاقة له بالضبط، فربما يكون الراوي صادقًا فاهمًا فقيهًا لكن غير ضابط.

وأما الشرطان الثالث وهو: عدم الشذوذ، والرابع وهو: عدم العلة، فإنه لم يذكرهما ضمن شروطه التي ذكرها، إلا أنه إن وجد شذوذًا أو علةً في حديثه ترك ذاك الحديث قطعاً.

قال ابن حجر: "لقد صرَّح ابن حبان بشرطه، وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلًا مشهورًا بالطلب غير مدلِّس سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي. فإن كان يروي من حفظه فليكن عالِمًا بما يحيل المعاني، فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف –أي ابن الصلاح– في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ، والعلة، وهذا وإن لم يتعرَّض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه، وإلَّا فهو ماش على ما أصّل؛ لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه". [٧١]

أي أن فِعْل ابن حبان في كتابه يدل على أنه ماش على تلك الشروط ضمنًا وإن لم يكن مشترطًا لها، وهذا الحكم أغلبي كما هو معلوم من خلال حكم أهل العلم على أحاديثه.

فظهر بهذا أن ابن حبان ضم الحديث الحسن لكتابه لكونه يراهما واحدًا، وقد أدرج رواية عدد من رواة الطبقة الثانية في كتابه ممن اعتبر أهل العلم روايتهم في منزلة الحديث الحسن، إلا أنه ذهب إلى قبول أحاديثهم وجعلها في مصافّ أصحاب الطبقة الأولى وذلك بعد أن ثبت عنده عدم انحطاط أحاديثهم التي انتقاها عن رتبة

---

[٧٠] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ص ١١١.

[٧١] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ١ ص ٢٩٠.

الصحيح لغيره، وقد ذكر ذلك في مقدمته حيث قال: "وربما أروي في هذا الكتاب واحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا، مثل: سِمَاك بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وحماد بن سلمة، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم ممن تنَكّب عن رواياتهم بعض أئمتنا، واحتج بهم البعض، فمن صحّ عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة احتججت به ولم أعرّج على قول من قدح فيه، ومن صحّ عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل لم أحتج به وإن وثّقه بعض أئمتنا".[٧٢]

فقوله: ((فمن صحّ عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة احتججت به)) دليل واضح في أنه اختار إدراج روايات عدد من رواة الحديث الحسن في كتابه الذي وسمه بالصحيح على غِرار صحيحي البخاري ومسلم، ولا شكّ أن روايات هؤلاء الرواة يعتريها بعض الشيء مما يتسبب بالقعود بها عن الجزم بصحتها، بل يكون الأليق بها اعتبار كونها من باب الحسن، ثمّ إمّا أن تكون من قبيل الحسن لذاته أو لغيره.

المطلب الثالث: أقسام الحديث الحسن عند ابن حبان من خلال شروطه

تقدم الكلام على حد الحديث الحسن عند ابن حبان رحمه الله تعالى، وأنه رحمه الله كان ممن لا يفرّق بين الحديث الصحيح والحسن، ومن خلال شرحه لشروطه وذكره لجملة من الرواة الذين نزلت رتبتهم عن رتبة الطبقة الأولى كسِمَاك بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وحماد بن سلمة، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم ممن تنَكّب عن رواياتهم الأئِمة، وهؤلاء الرواة ممن تكلّم أهل العلم فيهم، فمحمد بن إسحاق: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر[٧٣]، وقد حسّن حديثه ابن حجر، وضرب به مثلاً للحديث الحسن[٧٤]، وقال في فتح الباري: "حاله معروفة، وحديثه في درجة الحسن".[٧٥] وقال أيضًا: "ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن".[٧٦] فحديث محمد بن إسحاق في رتبة الحسن لذاته لكونه صدوق يدلس، وكذلك كل من هم في رتبته كمحمد بن عمرو بن علقمة، وعاصم بن أبي النجود، وشريك بن أبي نمر، وغيرهم، قال الذهبي في مقدمة كتابه (ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق): "هذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة

---

[٧٢] ينظر: ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ١٥٢-١٥٣.

[٧٣] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص ٤٦٧.

[٧٤] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص ١١٩.

[٧٥] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري**، ج ١٣ ص ٣٥٣.

[٧٦] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري**، ج ١١ ص ١٦٣.

بما لا يَرُدُّ أخبارهم، وفيهم بعض اللّين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن".[٧٧]

وأما كون ابن حبان أورد أحاديث هذه الطبقة في كتابه فذلك لكونه اجتهد -رحمه الله تعالى- في الحكم عليهم وعلى أحاديثهم، فأداه اجتهاده إلى انتقاء بعض حديثهم. قال ابن حجر: "قال البيهقي في رسالته إلى أبي محمد الجويني: الأحاديث المروية ثلاثة أنواع: نوع اتفق أهل العلم على صحته. ونوع اتفقوا على ضعفه. ونوع اختلفوا في ثبوته، فبعضهم صححه وبعضهم يضعّفه لعلة تظهر له بها، إما أن يكون خفيت العلة على من صححه، وإمّا أن يكون لا يراها معتبرة قادحة".[٧٨] فالرجال الذين اختلفوا في الحكم عليهم، إمّا أن يكون فيهم خِفّة في الضبط والحفظ، فيُحكم على حديثهم بأنّه حسن لذاته، كمحمد بن إسحاق، وعاصم بن أبي النجود، ومحمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وغيرهم. وإمَّا أن يكون فيهم ضعف يسير ينجبر برواية متابع، فيحكم على حديثهم بأنه حسن لغيره كإبراهيم بن إسماعيل السكسكي؛ فإنه صدوق ضعيف الحفظ، وموسى بن يعقوب الزمعي؛ فإنه صدوق سيء الحفظ، ويحيى بن اليمان العجلي؛ فإنه صدوق يخطئ كثيرًا.

ومما تقدم يتضح لنا أن ابن حبان لا يفرق بين الصحيح والحسن كمن سبقه من أئمة الحديث من أمثال الإمام أحمد وغيره، ولهذا أودع كتابه روايات عددٍ من أصحاب الطبقة الثانية من الحفّاظ ونقلة الحديث ممن خفَّ ضبطهم، وهذا يدل على أنه أورد الحديث الحسن بقسميه الحسن لذاته، والحسن لغيره، وعلى هذا يكون الحديث الحسن بنوعيه مما أقرّه ابن حبان ورضيه وأودعه كتابه، وأنه لا فرق عنده بينهما، وذلك لكونهما مما يحتج به.

المطلب الرابع: حجيّة الحديث الحسن عند ابن حبان

تقدم بيان حجية الحديث الحسن عند أهل العلم، قال ابن الجوزي: "ويصلح البناء عليه، والعمل به".[٧٩] وقال النووي: "الحسن وإن كان دون الصحيح على ما تقدم من حدّيهما، فهو كالصحيح في أنه يُحتجُّ به".[٨٠] وقال ابن القيم: "الحسن يُحْتجُّ به في الأحكام عند جمهور الأمة".[٨١]

---

[٧٧] الذهبي، شمس الدين بن قيماز، **ذكر أسماء من تُكُلّم فيه وهو مُوَثّق**، ص ٢٧.

[٧٨] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ١ ص ٣٨٦.

[٧٩] ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، **الموضوعات**، ج ١ ص ٣٥.

[٨٠] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ج ١ ص ١٤١.

[٨١] لابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، **تهذيب سنن أبي داود**، ج ٣ ص ٤٢١.

وقال الذهبي: "يجب به العمل عند جمهور العلماء".[٨٢] وقال أيضًا: "والحسن حجة؛ لأنهم صادقون لهم أوهام قليلة في جنب ما قد رووا من السنن".[٨٣] وقال ابن عبد الهادي (ت:٧٤٤): "الحديث الحسن يُحتجُّ به".[٨٤] وقال الزيلعي (ت:٧٦٢): "الحديث الحسن يُحتجُّ به، لا سيما إذا تعددت شواهده وكثرت متابعاته".[٨٥]

وقال السيوطي: "ذهب كل الفقهاء، وأكثر العلماء إلى أن الحسن كالصحيح في الاحتجاج".[٨٦]

فكل هذه النقول تدل على احتجاج أهل العلم بالحديث الحسن بشكل عام، وهو شامل للحديث الحسن بنوعيه الحسن لذاته والحسن لغيره، وابن حبان –رحمه الله– ممن يقبل الحديث الحسن بنوعيه ويحتج به، ومما يدل على احتجاجه بالحديث الحسن لذاته: إيراده لحديث عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: ((خطّ لنا رسول الله خطًا ...)) الحديث[٨٧]، وهذا إسناد حسن لذاته لما عُرف عن عاصم بأنه صدوق له أوهام، وصاحب هذه الدرجة من أهل المرتبة الثانية في الضبط والإتقان، وذلك لخفة ضبطه، وهذا الحديث قد احتجّ به ابن حبان وأوجب العمل به، يفهم ذلك من خلال ترجمته عليه حيث قال: "ذكر الإخبار عما يجب على المرء من لزوم سنن المصطفى صلي الله عليه وسلم وحفظه نفسه عن كل من يأباها من أهل البدع وإن حسّنوا ذلك في عينه وزينوه".[٨٨] فقوله: ((الإخبار عما يجب على المرء من لزوم سنن المصطفى)) دليل على أنه يوجب العمل بمقتضى هذا الحديث وترجم بدلالته على ذلك، وهذا يوجب العمل بالحسن عنده.

وأما بالنسبة للحديث الحسن لغيره: فهو أيضًا عنده من أحاديث المحتجّ بها، فقد أورد حديث قرة عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: ((إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه))[٨٩]، وقُرَّة بن عبد الرحمن صدوق يهم، وقد ضعّفه يحيى، وقال أحمد: منكر الحديث جدًا، فهو ممن يُضعَّف حديثه، لكن عند وجود العاضد له فإنه يرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره. وهذا مما حدى بابن حبان أن يُورِد حديثه في صحيحه من أبواب فرائض الإيمان، وقد ترجم عليه بقوله: ((باب ما جاء في

---

[٨٢] الذهبي، شمس الدين بن قيماز، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٣ ص ٢٤١.

[٨٣] الذهبي، شمس الدين بن قيماز، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، ص ٤٧٧.

[٨٤] الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، ج ٤ ص ١٠٧.

[٨٥] الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، ج ١ ص ٣٣٣.

[٨٦] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، ج ٣ ص ١٠٤٨.

[٨٧] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، الحديث رقم (٦).

[٨٨] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ١٨٠.

[٨٩] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، الحديث رقم (٢٢٩).

صفات المؤمنين))[٩٠]. وقد وردت أحاديث كثيرة من هذا القبيل منها ما يرتقي للحسن لذاته ومنها ما يصل لمرتبة الحسن لغيره، ومنها ما يقعد به إسناده عن ذلك فيكون من باب الضعيف، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

الخاتمة:النتائج والتوصيات:

- **أولًا النتائج:**

١- إن ابن حبان -رحمه الله- ضم الحديث الحسن لكتابه الصحيح لكونه يرهما واحدًا، وأدرج روايات عدد من رواة الطبقة الثانية في كتابه ممن اعتبر أهل العلم روايتهم في منزلة الحديث الحسن، وقد ذهب إلى قبول أحاديثهم وجعلها في مصافّ أصحاب الطبقة الأولى من رواة الصحاح، وذلك بعد أن ثبت عنده عدم انحطاط أحاديثهم التي انتقاها عن رتبة الصحيح لغيره.

٢- إن ابن حبان -رحمه الله- أورد أحاديث الطبقة الثانية في كتابه لكونه اجتهد في الحكم عليهم وعلى أحاديثهم، فأداه اجتهاده إلى انتقاء بعض حديثهم.

٣- إن رجال الحديث الحسن عند الأئمة، إمّا فيهم خِفّة في الضبط والحفظ، فيُحكم على حديثهم بأنّه حسن لذاته، كمحمد بن إسحاق، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم.

وإمَّا فيهم ضعف يسير ينجبر برواية متابع، فيُقبل حديثهم على أنه حسن لغيره كإبراهيم بن إسماعيل السكسكي، وموسى بن يعقوب الزمعي، ويحيى بن اليمان العجلي، وغيرهم.

- **ثانيًا التوصيات:**

١- إن الباحث يوصي بأن يعمل الباحثون على كتاب المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان لإكمال استخراج ما فيه من الأحاديث الحسان.

٢- إن حجية الحديث الحسن عند ابن حبان -رحمه الله تعالى- توازي حجية الحديث الصحيح كما ظهر في البحث، إلى أن إثبات مذهبه في التفريق بين الحسن لذاته والحسن لغيره يحتاج إلى مزيد بحث وتنقيب ولعلّ الله -جلّ وعلا- يقيد من يخرج للنور شيئًا من كتبه تبيَّن ذلك، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد الأمين، وعلى آله الطاهرين، وصحبه الغُرّ الميامين

.

[٩٠] ابن بلّبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج ١ ص ٤٦٦.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] al-Qur'ān al-Karīm

[2] Abū shuhbh, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Suwaylim t : 1403, *al-Wasīṭ fī ʻulūm wa-muṣṭalaḥ al-ḥadīth*, Maktabat al-Sunnah, al-Qāhirah, Miṣr, Ṭ. al-thāniyah, 1435h.

[3] al-Ishbīlī Abū al-Abbās Aḥmad ibn Faraḥ al-Ishbīlī t 699 *al-gharāmīyah fī muṣṭalaḥ al-ḥadīth* tawthīq : Marzūq ibn Hayyās al-Zahrānī, Dār al-Ma'āthir, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, Ṭ. al-ūlá, 1424h.

[4] al-Bukhārī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Ismāʻīl t : 256, *al-Jāmiʻ al-ṣaḥīḥ wa-huwa Ṣaḥīḥ al-Bukhārī,* taḥqīq : Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-najāh, Bayrūt, Ṭ. al-ūlá, 1422h.

[5] Burhān al-Dīn al-Abnāsī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsá al-Qāhirī al-Shāfiʻī t : 802, *al-Shadhā al-fayyāḥ min ʻulūm Ibn al-Ṣalāḥ,* taḥqīq : Ṣalāḥ Fatḥī Halal, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, Ṭ. al-ūlá, 1418h.

[6] Ibn al-Jawzī, Abū al-Faraj Jamāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān t : 597*, al-mawḍūʻāt,* taḥqīq : ʻAbd al-Raḥmān Muḥammad ʻUthmān, al-Maktabah al-Salafīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah, Ṭ. al-ūlá, 1388h-1968m.

[7] Ibn Ḥibbān, Abū Ḥātim Muḥammad ibn Ḥibbān albusty t : 354, *al-thiqāt*, iʻtinā' : D. Muḥammad ʻAbd al-muʻīd Khān mudīr Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah, al-Nāshir : Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah bḥydr Ābād aldkn, al-Hind, Ṭ. al-ūlá, 1393h - 1973m.

[8] Ibn Ḥibbān, Abū Ḥātim Muḥammad ibn Ḥibbān albusty t : 354, *al-iḥsān bi-tartīb ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb*. al-Amīr Abū al-Ḥasan ʻAlī ibn Balabān ibn ʻAbd Allāh, ʻAlā' al-Dīn al-Fārisī al-Ḥanafī t : 739, taḥqīq : Shuʻayb al-Arna'ūṭ, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, Ṭ. al-thālithah, 1418h.

[9] Ibn Ḥibbān, Abū Ḥātim Muḥammad ibn Ḥibbān albusty t : 354, *al-majrūḥīn min almḥddthyn wa-al-ḍuʻafā' wa-al-matrūkīn*, taḥqīq : Ḥamdī ʻAbd al-Majīd al-Salafī, Dār al-Ṣumayʻī, al-Riyāḍ, Ṭ. al-thāniyah, 1428h.

[10] Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-ʻAsqalānī t : 852, *Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, raqm katabahu wa-abwābuh wa-aḥādīthahu : Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, ṣaḥḥaḥahu wa-ashrafa ʻalá ṭabʻihi : Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, ʻallaqa ʻalayhi : ʻAbd al-ʻAzīz ibn ʻAbd Allāh ibn Bāz, Dār al-Maʻrifah, Bayrūt, D. D, 1379h.

[11] Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-ʻAsqalānī t : 852*, Lisān al-mīzān*, taḥqīq : ʻAbd al-Fattāḥ Abū Ghuddah, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, Bayrūt, Ṭ. al-ūlá, 2002M.

[12] Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-ʻAsqalānī t : 852, *nukhbah al-Fikr*, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, Bayrūt, Lubnān, bi-dūn Ṭabʻah aw Tārīkh Nashr.

[13] Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-ʻAsqalānī t : 852, *Nuzhat al-naẓar* sharḥ nukhbah al-Fikr, taḥqīq : Nūr al-Dīn ʻItr, al-Nāshir : Maṭbaʻat al-Ṣabāḥ, Dimashq, Ṭ. al-thālithah, 1421h-2000m.

[14] Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-ʻAsqalānī t : 852*, al-Nukat ʻalá Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ*, taḥqīq : D. Rabīʻ ibn Hādī ʻUmayr, ʻImādat al-Baḥth al-ʻIlmī bi-al-Jāmiʻah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, Ṭ. al-thāniyah, 1408h.

[15] Ibn Rashīd, Muḥammad ibn ‘Umar al-Fihrī al-Sabtī t : 721, *al-sunan al’byn wa-al-mawrid al-am‘an fī al-muḥākamah bayna al-imāmayn fī al-sanad al-mu‘an‘an, taḥqīq : Ṣalāḥ ibn Sālim al-Miṣrātī, al-Nāshir :* Maktabat al-Ghurabā’ al-Atharīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, Ṭ. al-ūlá, 1417h.

[16] Ibn Rajab, Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad alsalāmy al-Ḥanbalī t : 795, *sharḥ ‘Ilal al-Tirmidh*ī, taḥqīq : D. Hammām ‘Abd al-Raḥīm Sa‘īd, Maktabat al-Manār, al-Zarqā’-al-Urdun, Ṭ. al-ūlá, 1407h.

[17] Ibn Daqīq al-‘Īd, Taqī al-Dīn Abū al-Fatḥ Muḥammad ibn ‘Alī ibn Wahb ibn Muṭī‘ al-Qushayrī, t : 702 *al-Iqtirāḥ fī bayān al-iṣṭilāḥ*, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ. al-ūlá, D. t.

[18] Ibn Sayyid al-nās, Abū al-Fatḥ Fatḥ al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad al-Ya‘murī al-Rab‘ī t : 734 *alnfḥ alshdhy sharḥ Jāmi‘ al-Tirmidhī*, dirāsah wa-taḥqīq wa-ta‘līq : D. Aḥmad Ma‘bad ‘Abd al-Karīm, Dār al-‘Āṣimah, al-Riyāḍ, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Ṭ. al-ūlá, 1409H.

[19] Ibn al-Ṣalāḥ, Taqī al-Dīn Abū ‘Amr ‘Uthmān ibn ‘Abd al-Raḥmān alshaahruzūrīuu t : 643, *ma‘rifat anwā‘ ‘ilm al-ḥadīth aw muqaddimah* Ibn al-Ṣalāḥ, taḥqīq : Nūr al-Dīn ‘Itr, Dār al-Fikr, Sūriyā, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, Bayrūt, 1406h-1986m.

[20] Ibn ‘Abd al-Barr, Abū ‘Umar Yūsuf ibn ‘Abd Allāh al-Nimrī al-Qurṭubī t : 463, *al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭa’ min al-ma‘ānī wa-al-asānīd*, taḥqīq : Muṣṭafá ibn Aḥmad al-‘Alawī, wa-Muḥammad ‘abd al-kabīr al-Bakrī, Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu’ūn al-Islāmīyah al-Maghribīyah, Ṭ. al-thāniyah, 1402h.

[21] Ibn al-Qaṭṭān al-Fāsī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad t : 628*, bayān al-wahm wa-al-īhām fī Kitāb al-aḥkām*, taḥqīq : D. al-Ḥusayn Āyt Sa‘īd, Dār Ṭaybah, al-Riyāḍ, Ṭ. al-ūlá, 1418h.

[22] Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sa‘d t : 751 *Tahdhīb Sunan Abī Dāwūd wa-īḍāḥ mushkilātuh*, taḥqīq : Muḥammad Ḥāmid al-Fiqī, Dār al-Ma‘rifah, Bayrūt, D. Ṭ, D. t.

[23] Ibn manẓūr, Jamāl al-Dīn Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘alá al-Anṣārī al’fryqá t : 711, *Lisān al-‘Arab, Dār Ṣādir, Bayrūt, Lubnān*, Ṭ. al-thālithah, 1414h.

[24] al-Jibrīn, ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Raḥmān t : 1430, al-*thamarāt al-janīyah fī sharḥ* al-Bayqūnīyah, i‘tinā’ : Sa‘d ibn Allāh Sa‘d al-Sa‘dān, Dār al-‘Āṣimah, al-Riyāḍ, Ṭ. al-ūlá, 1417h.

[25] al-Ḥākim, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Nīsābūrī al-ma‘rūf bi-Ibn al-bay‘ t : 405, *ma‘rifat ‘ulūm al-ḥadīth,* taḥqīq : al-Sayyid Mu‘aẓẓam, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Lubnān, Ṭ. al-thāniyah, 1397h.

[26] al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī ibn Thābit t : 463, *al-Kifāyah fī ‘ilm alrriwāyah*, taḥqīq : Abū ‘Abd Allāh alswrqy, wa-Ibrāhīm al-madanī, al-Maktabah al-‘Ilmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, Ṭ. D, t. D.

[27] al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn qāymāz t : 748, *Dīwān al-ḍu‘afā’ wa-al-matrūkīn wa-khalq min almjhwlyn wthqāt fīhim* Limīn, taḥqīq : Ḥammād ibn Muḥammad al-Anṣārī, al-Nāshir : Maktabat al-Nahḍah al-ḥadīthah, Makkah, Ṭ. al-thāniyah, 1387 h-1967 M.

[28] al-Dhahabī, Shams al-Dīn Ibn qāymāz, *dhikr Asmā’ min takallama fīhi wa-huwa muwaththaq,* taḥqīq : Muḥammad Shukūr ibn Maḥmūd al-Ḥājī, Maktabat al-Manār, al-Urdun, Ṭ. D, 1406h.

[29] al-Dhahabī, Shams al-Dīn Ibn qāymāz Siyar A‘lām al-nubalā’, taḥqīq : Jamā‘at

bi-ishrāf / Shu‘ayb al-Arnā’ūṭ, Mu’assasat al-Risālah, Ṭ. al-rābi‘ah, 1986m.

[30] al-Rāghib al-Aṣfahānī, Abū al-Qāsim al-Ḥusayn ibn Muḥammad t : 502, al-*Mufradāt fī Gharīb al-Qur’ān*, taḥqīq : Ṣafwān ‘Adnān al-Dāwūdī, Dār al-Qalam, Dimashq Bayrūt, Ṭ. al-ūlá, 1412h.

[31] al-Zarkashī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Shāfi‘ī t : 794, al-Nukat *‘alá muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ aw Nukat al-Zarkashī,* taḥqīq : Zayn al-‘Ābidīn ibn muḥammad, Dār Aḍwā’ al-Salaf, al-Riyāḍ, Ṭ. al-ūlá, 1998m.

[32] al-Zayla‘ī, Jamāl al-Dīn Abū Muḥammad ‘Abd Allāh ibn Yūsuf t : 762 Naṣb al-Rāyah li-aḥādīth al-Hidāyah, taḥqīq : Muḥammad ‘Awwāmah, Mu’assasat al-Rayyān lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, Bayrūt, Lubnān, Ṭ. al-ūlá, 1418h.

[33] al-Sakhāwī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān t : 902, *Fatḥ al-Mughīth sharḥ Alfīyat al-ḥadīth*, taḥqīq : ‘Alī Ḥusayn ‘Alī, Dār al-Minhāj, Maktabat al-Sunnah, Miṣr, Ṭ. al-ūlá, 1424h.

[34] al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr t : 911, *al-Baḥr alladhī zakhara fī sharḥ Alfīyat al-athar,* taḥqīq : Anīs ibn Aḥmad al-Andūnūsī, Maktabat al-Ghurabā’ al-Atharīyah, al-Sa‘ūdīyah, Ṭ. al-ūlá, D. t.

[35] al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn Abū al-Faḍl ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr t : 911, Tadrīb alrrāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī, taḥqīq : naẓar Muḥammad al-Firyābī, Dār Ṭaybah, al-Riyāḍ, Ṭ. al-rābi‘ah, 1418h.

[36] al-Ṣabbāgh, Muḥammad Luṭfī, al-ḥadīth al-Nabawī muṣṭalaḥahu balāghatuh katabahu, taḥqīq : Abū ‘Abd al-Raḥmān Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, Ṭ. al-rābi‘ah, 1401h.

[37] Ṭāhir al-Jazā’irī, Ṭāhir ibn Ṣāliḥ aw Muḥammad Ṣāliḥ ibn Aḥmad ibn mwhb alsm‘wny al-Jazā’irī thumma aldmshqī t : 1338, tawjīh al-naẓar ilá uṣūl al-athar, taḥqīq : ‘Abd al-Fattāḥ Abū Ghuddah, Maktabat al-Maṭbū‘āt al-Islāmīyah, Ḥalab, Ṭ. al-ūlá, 1416h.

[38] al-‘Irāqī, Abū al-Faḍl Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn t 806, Alfīyat al-‘Irāqī fī ‘ilm al-ḥadīth almsmmāh b al-Tabṣirah wa-al-tadhkirah fī ‘ulūm al-ḥadīth, taḥqīq wa-dirāsat : al-‘Arabī al-Dā’iz al-Faryāṭī, al-Nāshir : Maktabat Dār al-Minhāj lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Riyāḍ al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Ṭ : al-thāniyah, 1428 H.

[39] al-‘Irāqī, Abū al-Faḍl ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn, sharḥ al-Tabṣirah wāltdhkrt, taḥqīq : D. ‘abd al-Laṭīf al-Hamīm wmāhr Faḥl, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Lubnān, Ṭ. al-ūlá, 1423h.

[40] al-‘Alā’ī, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Kaykaldī al-Dimashqī t : 761 Jāmi‘ al-taḥṣīl fī Aḥkām al-Marāsīl, taḥqīq : Ḥamdī ‘Abd al-Majīd al-Salafī, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, Ṭ. al-thāniyah, 1407 h.

[41] al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad ibn Ya‘qūb t : 817 al-Qāmūs al-muḥīṭ, taḥqīq : Maktab taḥqīq al-Turāth bi-Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt, Lubnān, Ṭ. al-thāniyah, 1407h.

[42] al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Alī al-Muqrī t : 770, al-*Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr lil-Rāfi‘ī, al-Nāshir : al-Maktabah al-‘*Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ. D, t. D.

[43] al-Madkhalī, D. Rabī‘ ibn Hādī taqsīm al-ḥadīth ilá Ṣaḥīḥ, wa-Ḥasan, wa-ḍa‘īf bayna wāqi‘ al-muḥaddithīn wa-mughālaṭāt al-muta‘aṣṣibīn, Dār al-Minhāj, al-Qāhirah, bi-dūn Ṭab‘ah, wa-lā Tārīkh Nashr.

[44] Muslim, ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Nīsābūrī t : 261, *al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ*, taḥqīq : Markaz al-Buḥūth wa-tiqnīyat al-ma‘lūmāt, Dār al-ta’ṣīl, al-Qāhirah – Miṣr, Ṭ. al-

ūlá, 1435h-2014m.

[45] Nūr al-Dīn ‘Itr, Manhaj al-naqd fī ‘ulūm al-ḥadīth*, Dār al-Fikr Dimashq*, Sūrīyah, Ṭ. al-thālithah, 1418h.

[46] al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn Abū Zakarīyā Yaḥyá ibn Sharaf al-Dimashqī t : 676, *Irshād ṭullāb al-ḥaqā’iq ilá ma‘rifat Sunan Khayr al-Khalā’iq, taḥqīq* : ‘Abd al-Bārī Fatḥ Allāh al-Salafī, Maktabat al-īmān, al-Madīnah, al-Sa‘ūdīyah, Ṭ. al-ūlá, 1408 H